دولة الإمارات العربية المتحدة
دبي

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

مجلة علمية محكّمة

العدد الثامن و العشرون
ذو القعدة ١٤٢٥ هـ - ديسمبر ٢٠٠٤م

مَجلَّــة
كُلِّيَّةِ الدِّراساتِ الإِسلاميَّةِ والعربيَّةِ

مجلة علمية محكَّمة

نصف سنويَّة

العدد الثامن والعشرون

ذو القعدة ١٤٢٥ هـ - ديسمبر ٢٠٠٤م

رئيس التَّحرير

أ. د. يوســـف غيـــوة

هيئة التَّحرير

د. فـايـــز الـقرعـــان

د. خـولـــة قـائـد أحـمـــد

د. أبّـشـر عـوض مـحـمـد

د. الشـريـف ولـد أحـمـد

د. قـطـب الـريسونـــي

ردمد: ١٦٠٧-٢٠٩X

تفهرس المجلة في دليل أولريخ الدولي للدوريات تحت رقم ١٥٧٠١٦

المحتويـــــــات

● **الافتتاحية**

رئيس التَّحرير ١١-١٢

● **موقف تفسير المنار من روايات أسباب النـزول والإسرائيليات**

د. أحمد محمد مفلح القضاة: ١٥-٥٦

● **الفرق بين النبي و الرسول (دراسة تحليلية)**

د. أحمد معاذ علوان حقي ٥٧-٩٢

● **مناهج البحث في العقيدة الإسلامية**

«المنهج الكلامي والسلفي في ضوء منهج القرآن الكريم»

أ. د. أحمد محمد أحمد الجلي ٩٣-١٤٠

● **المجمل عند الأصوليين**

د. مها فتحي السيد ١٤١-٢٢٤

● **المدرسـة القيروانيـة**

د. عبدالحميد بن مبارك آل الشيخ مبارك ٢٢٥-٢٦٢

● **الاقتصاد الإسلامي ومواجهة تحديات البطالة**

د. سيد حسن عبدالله ٢٦٣-٣٣٤

● **تَحْقِيـقُ الغَايَـةِ بِدِرَاسَةِ المسْأَلةِ الزُّنْبُورِيَّةِ رِوَايـةً ودِرَايـةً**

د. يوسف بن خلف العيساوي ٣٣٥-٤١٠

● **الصناعة المعجمية عند الفيومي في (المصباح المنير)**

د. رجب عبد الجواد إبراهيم: ٤١١-٤٤٤

الصناعة المعجمية عند الفيومي في (المصباح المنير)

د. رجب عبد الجواد إبراهيم*

* أستاذ علم اللغة المساعد بكلية الدراسات الإسلامية والعربية - دبي.

ملخص البحث:

يتناول هذا البحث منهج الصناعة المعجمية عند الفيومي في معجمه الشهير (المصباح المنير)، وذلك في منظومة أربعة أقسام: يتناول القسم الأول: الإطار العام لهذا المعجم، ويتناول القسم الثاني: طريقة الفيومي في ترتيب مداخل معجمه، ويتناول القسم الثالث: محتوى هذه المداخل، وما تشتمل عليه من جوانب صوتية، وصرفية، ونحوية، ودلالية، ومصطلحات، وألفاظ معربة، ومولدة، وعامية، ولهجات، وقراءات قرآنية، وأعلام. ويتناول القسم الرابع: مدى إفادة المعاجم المعاصرة من منهج الفيومي في معجمه هذا، وخاصة أن صناعة المعجم تحظى اليوم باهتمام بالغ.

المقدِّمة

يعد معجم (المصباح المنير) للفيومي (ت ٧٧٠هـ)[١] من أهم المعاجم العربية، لأسباب كثيرة، منها أنه بنى معجمه هذا على غير ما فعل سابقوه من أصحاب المعاجم، الذين كان يأخذ بعضهم عن بعض على أساس المادة التي جمعها اللغويون في القرن الثاني الهجري، والتي تعد أساس المعاجم العربية حتى اليوم. فالفيومي بنى معجمه على نص فقهي، هو كتاب (الشرح الكبير) لعبد الكريم الرافعي (ت ٦٢٣ هـ)[٢]،الذي شرح به كتاب (الوجيز في فقه الشافعي) لأبي حامد الغزالي (ت ٥٠٥ هـ)[٣]، وكأن الفيومي يلفت انتباهنا إلى أننا يمكننا أن ندفع عجلة المعجم العربي إلى أمام بتوسيع روافد هذا المعجم، من طريق صنع معجم لغوي صغير لكل كتاب في الفقه، أو الجغرافيا، أو الرحلات، أو التاريخ، أو الطب....إلخ.

هذه المعاجم الصغيرة، أو كما يسميها المستشرقون المسارد اللغوية[٤] مع مرور الزمن يمكن أن تكون تصنع ما نسميه بالمعجم التاريخي للغة العربية. هذا هو السبب الأول، أما السبب الثاني فيرجع إلى أن الفيومي فتح باباً جديداً من دقة الضبط لمن جاء بعده من أصحاب المعاجم، ومن أهمهم أصحاب مدرسة زبيد المعجمية: الفيروزابادي (ت ٨١٧هـ)[٥].

في القاموس المحيط، ومرتضى الزبيدي (ت ١٢٠٥ هـ)[٦] في تاج العروس، فقد كان

(١) ترجمته في: الدرر الكامنة ١/١٨٤، غاية النهاية ١/١٢٥، ١٢٨، بغية الوعاة ١/٣٨٩، كشف الظنون. ١٧١، هدية العارفين ٥/١٣، معجم المطبوعات لسركيس ١٤٧٦، معجم المؤلفين ١/ ١٣٢، تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٦/٨٨-٨٩، الأعلام ١/٢٢٤.

(٢) ترجمته في: فوات الوفيات ٢/٣، مفتاح السعادة ١/٤٤٣، ٢/١١٣، طبقات الشافعية الكبرى ٥/١١٩، كشف الظنون ٢٠٥، هدية العارفين ١/٦٠٩، معجم المطبوعات ٩٢٥، الأعلام ٤/٥٥.

(٣) ترجمته في: وفيات الأعيان ١/٤٦٣، طبقات الشافعية الكبرى ٤/١٠١، شذرات الذهب ٤/١٠، الوافي بالوفيات ١/٢٧٧، مفتاح السعادة ٢/١٩١، ٢١٠ - معجم المطبوعات ١٤٠٨، ١٤١٦- الأعلام ٧/٢٢-٢٣.

(٤) رينهارت دوزى: المعجم المفصل بأسماء الملابس عند العرب، ترجمة د.أكرم فاضل، ص ١٠.

(٥) ترجمته في: شذرات الذهب ٧/١٢٦، ١٣١- البدر الطالع ٢/٢٨٠، الضوء اللامع ١٠/٧٩، بغية الوعاة ١/٢٧٣ رقم ٥٠٦، مفتاح السعادة ١/١٠٣، كشف الظنون ١٦٥٧، الأعلام ٧/١٤٦.

(٦) ترجمته في: تاريخ الجبرتي ٢/١٩٦-٢١٠، فهرس الفهارس والأثبات للكتاني ٥٢٦-٥٤٣، الخطط التوفيقية لعلى مبارك ٢/٩٤، مقدمة تاج العروس، الجزء الأول بتحقيق عبد الستار فراج، الأعلام ٧/٧٠.

ضبط المعجم قبل الفيومي متمثلاً في الحركات المعروفة: الضمة والفتحة و الكسرة والسكون والشدة، أما الفيومي فقد اتبع طريقة فريدة من نوعها في الضبط، فقد ضبط الأفعال بذكر بابها من خلال فعل مشهور، نحو: بثرالجلد بثراً من باب قتل[٧]، وبثقت الماء بثقاً من بابي ضرب وقتل، وهكذا في كل الأفعال يمكننا معرفة ضبط ماضيها ومضارعها من خلال الفعل المشهور. أما الأسماء فقد ضبطها عن طريق التمثيل لوزنها بألفاظ مشهورة، نحو: البهرج مثل جعفر. والتحفة وزان رطبة. وقد يزيد في دقة الضبط بالتمثيل للأسماء ثم التوضيح بالشرح، نحو: إهاب والجمع أهب بضمتين على القياس مثل كتاب وكتب. بل لقد بالغ الفيومي في التمثيل للأسماء بما يتفق معها وزناً ومعنى، نحو: فحش الشيء فحشاً: قبح قبحا وزناً ومعنى.

أما السبب الثالث فيرجع إلى حرص الفيومي في معجمه على أن يقدم اللغة نقية صافية محاطة بسياج الدقة، ولذا نجده يشير في معجمه إلى اللغات العالية، واللغات الضعيفة، واللغات الشاذة، كما نبه كثيراً إلى اللفظ المولد، واللفظ العامي، واللفظ الملحون، هذا الحرص على بيان مستوى الاستعمال اللغوي يجعل معجمه متميزاً من غيره من المعاجم الأخرى، ولذا اعتمد في مصادره على صحاح الجوهري؛لأنه أول من التزم الصحيح مقتصراً عليه[٨]، وعلى ديوان الأدب للفارابي،لأنه أول معجم عربي سار على نظام الأبنية[٩]، فكسر الباء. في الإبط غير ثابت. وتشديد الباء في الأب لغة قليلة، والعامة تخص المأتم بالمصيبة. كما تخفف العامة التشديد في الأتون. والإنجانة لغة تمتنع الفصحاء من استعمالها. وفتح الباء في البرطيل عامي لفقدان وزن فعليل بالعربية. وفتح الباء في البطيخ عامي لفقد فعيل بالفتح. والعامة تظن الصحو لا يكون إلا ذهاب الغيم، وليس كذلك، وإنما الصحو تفرق الغيم مع ذهاب البرد. والفعل يتصدق بمعنى يعطي، والعامة تجعله بمعنى يسأل. وفتح الصاد في الصندوق عامي. والصوفى كلمة مولدة. وهكذا في المعجم كله يشير إلى المستوى اللغوي المستعمل.

---

(٧) المصباح المنير، تحقيق د ٠ عبد العظيم الشناوي، دار المعارف، ١٩٩٤، ص٣٦.

(٨) يقول الجوهري في مقدمة الصحاح: فإني قد أودعت هذا الكتاب ما صح عندي من هذه اللغة ٣٣/١، ويقول السيوطي: وأول من التزم الصحيح مقتصراً عليه الإمام الجوهري، ولذا سمى كتابه الصحاح. انظر المزهر ٩٧/١ ٠

(٩) ديوان الأدب للفارابي بتحقيق د. أحمد مختار عمر، مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٩٧٤م.

أما السبب الرابع فيرجع إلى أن الفيومي قدم معجمه في لغة سهلة بسيطة، سواء في شرحه أو في تعليقه أو في اقتباسه من الآخرين، وكأننا نشعر أن واحداً في العصر الحديث هو الذي صنع هذا المعجم، وليس الفيومي الذي عاش في القرن الثامن الهجري، فنحن في حديثنا الآن نستعمل كثيرا: ومن هنا نقول، ومن هنا يحدث، وقد وجدت هذا الاستعمال عند الفيومي في الصفحة الأولى مرتين في قوله: ومن هنا قيل الثمرة الرطبة هي الفاكهة، ومن هنا وصف الفرس الخفيف.. وكثيراً ما استعمل كلمة: المديون بدلاً من المدين على عادة المصريين في ذلك الوقت وحتى اليوم، كما أدخل (ال) التعريف على كلمة غير، وبعض، وكل، على الرغم من أن ذلك ممتنع عند بعض النحويين، ولكنه شائع في الاستعمال اللغوي، كما استعمل كلمة الحيوانات جمعاً للحيوان كما نستعملها اليوم، على الرغم من أن كلمة الحيوان تطلق على المفرد والجمع، لأنه مصدر تحول إلى اسم، كما أشار هو إلى ذلك في مادة: (حيو).

أما السبب الخامس فيرجع إلى أن الفيومي أدخل في معجمه لغة عصره، فكثير من الألفاظ التي وردت عنده لاوجود لها في معجم سابق عليه بمدة وجيزة، بل ربما كان معاصراً له بعض الوقت، وهو لسان العرب لابن منظور (ت ٧١١هـ)[١٠]، فالصندل الذي يشبه الخف وفي نعله مسامير لا وجود له في اللسان، بل لا وجود له في المعاجم السابقة على الفيومي. وكذلك المداس الذي ينتعله الإنسان. والمكعب وزان مقود هو المداس لا يبلغ الكعبين.والوزرة كساء صغير لا وجود له في المعاجم السابقة عليه بما فيها لسان العرب. وكذلك: الآبنوس، و الآزاذ، والأستاذ، و إيلاق،والببغاء. وكأني بالفيومي وقد فتح الباب ليقف اللفظ العربي في العصر الجاهلي إلى جوار اللفظ العربي الذي عاش في العصر الإسلامي، إلى جوار اللفظ الذي عاش في عصر الفيومي، وقد تأكد فتح هذا الباب عند أكبر وأهم معجمين جاءا بعد الفيومي، وهما القاموس المحيط، وتاج العروس.

(١٠) ترجمته في: الوافي بالوفيات ٥/٥٤، نكت الهميان ٢٣٤-٢٣٥، شذرات الذهب ٦/٢٦، فوات الوفيات ٤/٣٩-٤٠، الدرر الكامنة رقم ٤٧٠٥، بغية الوعاة رقم ٤٥٧، الأعلام ٧/١٠٨.

أما السبب السادس فيرجع إلى كثرة المصطلحات الموجودة في معجم الفيومي، وعلى رأسها المصطلحات الإسلامية التي هي صلب المعجم، ثم المصطلحات الطبية، والمصطلحات الصوتية، والصرفية، والنحوية، والأدبية، وأسماء النبات، والحيوان، والأعلام، وبخاصة الصحابة والأماكن التي تتصل بحياة الرسول - ﷺ - في مكة والمدينة مثل:

بدر، أحد، الخندق، يثرب، طيبة، الأبواء.....الخ، بل إن تعريفه للمصطلحات جاء وافياً شاملاً في لغة دقيقة، ومن يقرأ في المصباح يشعر أنه أمام موسوعة شاملة في لغة سهلة دقيقة صحيحة.

أما السبب السابع فيرجع إلى أن الفيومي فرق في معجمه بين الدلالة اللغوية والدلالة الفقهية، وبين أهمية هذه التفرقة في فهم قضايا الدين وأحكامه الشرعية، نحو البدنة هل هي الناقة أو البقرة، وكيف نطبق قوله «ﷺ»: (تجزئ البدنة عن سبعة)، إلى جانب عنايته بحروف المعاني وبيان دلالتها المتعددة في القرآن الكريم والحديث الشريف، وكذلك عنايته باشتقاق أسماء الأعلام، وأصلها اللغوي.

كل هذه الأسباب وأسباب أخرى في أثناء البحث دفعتني إلى بيان المنهج الذي اتبعه الفيومي في صنع معجمه هذا، وبيان إلى أي مدى تمكن الاستفادة من هذا المنهج في صناعة معاجمنا المعاصرة، واستكمال ما قد يكون بها من نقص.

وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن أقسمه إلى أربعة أقسام: يتناول القسم الأول الإطار العام لهذا المعجم، والقسم الثاني يتناول طريقة الفيومي في ترتيب مداخله، والقسم الثالث يتناول محتوى هذه المداخل، وما تشتمل عليه من جوانب صوتية، وصرفية، ونحوية، ودلالية، ومصطلحات، وألفاظ معربة، ومولدة، وعامية، ولهجات، وقراءات قرآنية، وأعلام....الخ.

أما القسم الرابع فيتناول مدى إفادتنا من منهج الفيومي في صنع معاجمنا المعاصرة.

أولا: الإطار العام للمعجم:

١- بدأ الفيومي معجمه بمقدمة قصيرة ومركزة أبان فيها عن دوافع تأليفه لهذا المعجم بقوله: إني كنت جمعت كتاباً في غريب شرح الوجيز للإمام الرافعي، وأوسعت فيه من تصاريف الكلمة، وأضفت إليه زيادات من لغة غيره، ومن الألفاظ المشتبهات والمتماثلات ومن إعراب الشواهد وبيان معانيها وغير ذلك مما تدعو إليه حاجة الأديب الماهر... وسميته: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير[١١].

٢- أبان في المقدمة أيضاً المنهج الذي انتهجه في معجمه وطريقته في ترتيب هذا المعجم، وأنه ضبط الأفعال بذكر بابها على مثال مشهور، وكذلك الأسماء بذكر وزنها ومثيلها المشهور، وطريقته في ترتيب الأسماء المعتلة العين بالألف، والمهموزة العين، وترتيبه للأسماء الزائدة على ثلاثة أحرف[١٢]، مما سنعرض له في أثناء البحث.

٣- ذيل الفيومي معجمه بخاتمة مسهبة تصل إلى ثلاثين صفحة أوضح فيها كثيراً من القضايا الصرفية التي تمثل إشكالاً لدى المتعلمين والمبتدئين، وقد تناول فيها: تحقيق الهمز وتخفيفه في الفعل الثلاثي المهموز الآخر، نحو: قرأ، كما بين أنواع الأفعال من حيث اللزوم والتعدي، وأوضح التغيير الذي يحدث للفعل الثلاثي المضعف عند إسناده إلى الضمائر، وآراء النحاة في ذلك، وصياغة الأمر من الثلاثي المضعف، ووسائل تعدية الفعل اللازم، وضبط حركة عين الفعل في الماضي والمضارع، والمصادر وأنواعها، والقياسي منها وغير القياسي، والمشتقات وطريقة صوغها، وغير القياسي من اسم الفاعل واسم المفعول، واسمي الزمان والمكان واسم الآلة، والجموع في العربية وأنواعها، وجموع التكسير وأوزانها، وجموع القلة والكثرة منها، واسم الجنس، واسم الجمع، وضبط حركة العين عند جمع الاسم جمع مؤنث سالما، وما يذكر ويؤنث من أعضاء جسم الإنسان، وتذكير العدد وتأنيثه مع المعدود، والنسب والتصغير، السماعي منهما والقياسي، وأغراض التصغير، وأسماء الخيل في

(١١) مقدمة المصباح المنير.

(١٢) المقدمة أيضا.

السباق، واسم التفضيل وما يحدث له من تغيير مع المفضل والمفضل عليه[١٣]، وهي خاتمة غاية في الأهمية لكل باحث في اللغة وفي قضاياها الصرفية.

٤- أنهى الفيومي كتابه بذكر مصادره التي استعان بها في هذا المعجم، وقد بلغت سبعين مصنفاً ما بين مطول ومختصر:

فمن المعاجم: تهذيب اللغة للأزهري، والمجمل ومتخير الألفاظ لأحمد بن فارس، وديوان الأدب للفارابي، وتاج اللغة وصحاح العربية للجوهري، والبارع للقالى، وأساس البلاغة للزمخشري، والغريب المصنف لأبي عبيد القاسم بن سلام، والعباب للصاغاني، ومختصر العين للزبيدي، والمغرب للمطرزى، وهذا الأخير معجم استخلصه المطرزى من الفقه الحنفي،وقد اقتدى به الفيومي الشافعي المذهب، والبون شاسع بين المعجمين.

بالإضافة إلى هذه المعاجم هناك كتب تفسير القرآن، وكتب غريب القرآن مثل: مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى، وكتاب الغريبين للهروى، وكتب غريب الحديث الشريف، مثل النهاية لابن الأثير، وغريب الحديث لابن قتيبة، وكتب اللغة مثل: التوسعة والألفاظ لابن السكيت، والمقصور والممدود لابن الأنباري، والنوادر والمصادر لأبي زيد الأنصاري، وكتب الأفعال لابن القوطية والسرقسطي وابن القطاع، وكتب التصويب اللغوي مثل إصلاح المنطق لابن السكيت، وأدب الكاتب لابن قتيبة، والفصيح لثعلب، وما تلحن فيه العامة للجواليقي،و كتاب المعرب له أيضا، بالإضافة إلى كتب النحو، ودواوين الأشعار، والروض الأنف للسهيلي، وغيرها من كتب ذكرها في أثناء معجمه ولم يذكرها في الخاتمة[١٤].

٥- قسم الفيومي معجمه إلى تسعة وعشرين كتابا، وهي حروف الهجاء في اللغة العربية مضيفاً إليها «لا» بين الواو والياء، وجعل كل كتاب يشتمل على حرف من الحروف الهجائية بدءاً من الهمزة وانتهاءً بالياء، وراعى الترتيب الهجائي في الحرفين الثاني والثالث. ولم أجد أحداً من أصحاب المعاجم أدخل «لا» في ترتيب معجمه إلا الفيومي، وقد عدها ابن جنى من حروف الهجاء في العربية.

(١٣) الخاتمة من ص ٦٨٤-٧١٢.

(١٤) الخاتمة ص ٧١٢.

٦- بلغ مجموع الجذور اللغوية التي اشتمل عليها المصباح المنير ألفاً وأربعمائة وثلاثين جذراً ما بين جذور ثلاثية وغير ثلاثية، وجذور عربية الأصل وجذور معربة، وهو عدد كبير من الألفاظ استطاع الفيومي أن يخرجه من كتاب فقهي واحد، ولذا نجد كثيراً من الجذور اللغوية الأخرى أهملها الفيومي، لا لسبب إلا لعدم وجود ألفاظها في غريب الشرح الكبير للرافعي، في الوقت نفسه هناك جذور لغوية أضافها الفيومي لا وجود لها في المعاجم السابقة عليه لسان العرب خاصة، لأن هذه الجذور تتصل بدلالات فقهية، أو ألفاظ شاعت في عصر الفيومي، أو مصطلحات، أو أعلام.

٧- تفاوتت المداخل اللغوية في الطول والقصر، فمنها ما لا يتعدى أسطراً ومنها ما يتجاوز الصفحات، تبعاً لوجود المصطلحات الفقهية والمناقشات اللغوية التي يقحمها الفيومي على هذه المداخل ويرى أنها مهمة، ويضعها تحت عنوان: فائدة، إلى جانب عنايته بحروف المباني والمعاني وبيان وظائفها النحوية ومعانيها المتعددة.

ثانيا: ترتيب المداخل:

١- في بداية الأمر رتب الفيومي معجمه ترتيباً هجائياً بعدد حروف المعجم، ثم قسم كل حرف منها إلى قسمين: قسم الأسماء، وقسم الأفعال، وقسم الأسماء إلى ثلاثة: مكسور الأول، ومضموم الأول، ومفتوح الأول، أما الأفعال فقد قسمها بحسب أوزانها، فجاء عمله أشبه بمعجم للأبنية كديوان الأدب، وقد أحس الفيومي بصعوبة هذا الترتيب كما يقول في المقدمة: (حيث افترقت بالمادة الواحدة أبوابه، فوعرت على السالك شعابه، وامتدحت بين يدي الشادي رحابه، فجر إلى ملل ينطوي على خلل). فاختصر مادته اللغوية، وجمع بين الأفعال والأسماء في مكان واحد، وأعاد تنظيمه مرة أخرى.

٢- ارتضى الفيومي طريقة الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) في أساس البلاغة، فرتب معجمه ترتيباً هجائياً حسب الحرف الأول، وراعى في الترتيب الحرف الثاني والثالث، ويبدو أن هذه الطريقة كانت هي النهج المعروف والسبيل المألوف في عصر الفيومي، بل في عصر الزمخشري نفسه، فالزمخشري يقول عنها في مقدمة أساس البلاغة: وقد رتب الكتاب على أشهر ترتيب متداولا، وأسهله متناولا، يهجم فيه الطالب على طلبته موضوعة على طرف الثمام وحبل الذراع، من غير أن يحتاج في التنقير عنها إلى

الإيجاف والإيضاع[١٥]. كما يعلل الفيومي سبب اختياره لهذه الطريقة بقوله: (ليسهل تناوله بضم منتشره، ويقصر تطاوله بنظم منتثره)[١٦].

٣- اتبع الفيومي في ترتيب الأسماء المعتلة العين بالألف طريقة خاصة، فإن عرف انقلاب الألف عن الواو أو الياء وضعت في مكانها من الواو أو الياء، فالباب في: بوب، لأن الألف أصلها الواو بدليل الجمع أبواب، والدار في: دير، لأن أصل الألف ياء بدليل الجمع ديار، والنار في: نير، لأن أصل الألف ياء، بدليل الجمع نيران، أما إن جهل أصل الألف، كأن تكون من أصل غير عربي نحو: التاج، والعاج، والخان، أو كأن يكون هناك خلاف حول أصلها نحو: الآفة، والخامة فإن الفيومي يجعلها مكان الواو، لأن العرب ألحقت الألف المجهولة بالمنقلبة عن الواو.

٤- الاسم المهموز العين نحو: فأس، بئر، بؤس إن انكسر ما قبل الهمزة جعلها الفيومي مكان الياء، لأنها تسهل إليها عند التخفيف، فالبئر، والذئب، و الرئم، والظئر، في: بير، ذيب، ريم، ظير، وإن انضم ما قبل الهمزة جعلها الفيومي مكان الواو، لأنها أيضاً تسهل إليها، فالبؤس، والسؤر، والشؤم، واللؤم في:

بوس، سور، شوم، لوم، أما إذا انفتح ما قبل الهمزة نحو: فأس، ورأس، وشأن، وضأن فإن الفيومي يجعلها مكان الواو، لأنها تسهل إلى الألف، و الألف المجهولة كواو فاس وراس وشان وضان.

٥- الاسم أو الفعل المهموز اللام عامله الفيومي معاملة المعتل الآخر بالياء، فالقرء، والبدء، والعبء، في: قرى، بدى، عبى، والأفعال: بدأ، وقرأ، ونشأ في: بدى، قرى، نشى، وبذلك اعتبر الفيومي الهمزة لا صورة لها، وإنما تكتب بما تسهل إليه.

٦- إذا كانت الكلمة زائدة على ثلاثة أحرف ووافق ثالثها لام ثلاثي مستعمل ذكرها الفيومي بعد الثلاثي، فكلمة البرعم ذكرها بعد (برع)، و البرقع بعد (برق)، والبسملة بعد (بسم)،و البطريق بعد (بطر)، والقمطر بعد (قمط)، والبرجاس بعد (برج). فإن لم يوافق ثلاثيها لام ثلاثي مستعمل فإن الفيومي يلتزم في ترتيبها الحرف الأول والثاني

(١٥) أساس البلاغة للزمخشري، المقدمة.

(١٦) مقدمة المصباح.

والثالث ويجعلها في أول المادة أو الجذر اللغوي، فالإصطبل في (إصط)، وأبيورد في (أبي). ويغلب على هذه الكلمات التي لا يوافق ثلاثيها لام ثلاثي مستعمل أنها أعجمية الأصل، أو جامدة لا يشتق منها، وتسهيلاً للبحث عنها فقد عد الفيومي جميع حروفها أصولا، بل جعلها في صدر مادته اللغوية.

٧- اتبع الفيومي طريقة تعليمية في الإبانة عن مكان الألفاظ في معجمه، بوضع اللفظة في المكان الشائع المشهور بين المبتدئين، ثم الإشارة بعد ذلك إلى أصلها اللغوي، وإعادة شرحها والكلام عنها في مادتها الأصلية، نحو كلمة: الاست، ففي مادة (است) يقول الفيومي: همزته وصل ولامه محذوفة، والأصل: سته وسيأتي. وكلمة الابن، ففي مادة (ابن) يقول: همزته وصل، وأصله: بنو وسيأتي.

كل هذا يؤكد حرص الفيومي على أن يسهل على الباحث الألفاظ بوضع الحروف الثلاثة الأول منها في المعجم، ثم الإشارة إلى جذرها الأصلي بعد ذلك.

٨- في كثير من الأحيان يضع الفيومي الكلمة التي حدث لها إبدال صوتي في الجذر اللغوي لها بعد الإبدال ثم الإشارة في داخل الشرح إلى الإبدال الذي حدث لها ؛ تيسيراً للوصول إلى الكلمة مثل كلمة: التقوى والفعل يتقى نجده في مادة: تقى، ثم يشير في داخل الشرح: وأصل التاء واو لكنهم قلبوا. وكلمة التهمة وضعها في مادة: تهم، ثم أشار إلى أن أصل التاء الواو، لأنها من الوهم. وكلمة التؤدة وضعها في: تود، وأشار إلى أن أصل التاء فيها واو. وكلمة التخمة وضعها في: تخم، ثم أشار إلى أن التاء مبدلة من الواو، لأنها من الوخامة. وكذلك: التحفة. واتكأ. أصلهما: (وحف)، (وكأ). ومع أن الفيومي وضع هذه الكلمات في مواد لغوية بعد حدوث الإبدال فإنه عاد مرة أخرى وشرح هذه الكلمات في مكانها الأصلي قبل الإبدال، فالتقوى عنده في مادتين: (تقى)، (وقى)، وهكذا بقية الكلمات.

ثالثاً: محتوى المداخل:

احتوت المداخل اللغوية للمصباح المنير جوانب متعددة، منها جوانب صوتية، وجوانب صرفية، وجوانب نحوية، ودلالية، ومصطلحات في كل العلوم، وألفاظ معربة، وألفاظ

مولدة، وألفاظ عامية، ولهجات قبائل، ومستويات لغوية متعددة: لغة عالية، ولغة قليلة الاستعمال، ولغة ضعيفة، وأعلام متعددة لبلاد وأشخاص، ونباتات، وحيوانات، وطيور، وحشرات، مع اهتمام بالغ بالمصطلحات الإسلامية، ومناقشة كثير من قضايا الفقه الإسلامي، وهذه هي محتويات المداخل عند الفيومي نعرضها كالآتي:

١ - الجانب الصوتي:

يتجلى هذا الجانب في النقاط الآتية:

أ- تعرض الفيومي في معجمه لكثير من القضايا الصوتية المتمثلة فيما يحدث لكلمات اللغة من إبدال، نحو إبدال الواو تاء في: التقوى، والتهمة، والتؤدة، والتخمة، والاتكاء، وقد وضع هذه الكلمات مرتين في معجمه، مرة حسب الجذر اللغوي قبل الإبدال، ومرة بعد الإبدال، كما أشار إلى إبدال الهمزة واواً في لغة اليمن، فيقولون: واخذه مواخذة، وقرأ بعض السبعة على هذه اللغة، وفي مادة أسى يقول: وآسيته بنفسي بالمد سويته، ويجوز إبدال الهمزة واواً في لغة اليمن فيقال: واسيته، وفي مادة أكف: يقول: الإكاف و الوكاف على لغة جارية في جميع تصاريف الكلمة. كما تعرض للإبدال الصوتي بين الفاء والثاء، فيقول: الجدث: القبر، وهذه لغة تهامة، وأما أهل نجد فيقولون: جدفٌ بالفاء.

ب- أورد الفيومي كثيراً من الكلمات المعربة في معجمه، وأشار إلى المقياس الصوتي الذي يمكن من خلاله معرفة اللفظ الأعجمي من اللفظ العربي، ففي حديثه عن: الجوزق قال: وهو معرب، لأن الجيم والقاف لا يجتمعان في كلمة عربية، وكذلك الأمر في: الجص، والأستاذ، والإجاص، والجلاهق، والصاروج.

ج- تعرض الفيومي لبيان أسباب التماثل الصوتي في شرحه لبعض الكلمات، ففي كلمة: الترياق يقول: هو رومي معرب، ويجوز إبدال التاء دالاً وطاءً مهملتين لتقارب المخارج. ويقول في كلمة: التيار: هو فيعال أصله: تيوار فاجتمعت الواو والياء فأدغم بعد القلب. وانظر كذلك:اضطبع، اضطجع، اضطرب، اضطرم من هذا المعجم.

د- ذكر الفيومي في معرض حديثه عن الألفاظ الفارسية المعربة قانوناً صوتيا لاطراد الإبدال بين الفارسية والعربية، فيقول في كلمة: بوشنج: وأصلها بوشنك ثم عربت إلى الجيم. ويقول: الجاموس: دخيل والجمع جواميس، تسميه الفرس كاوميش. ويقول: الجوز: المأكول معرب، وأصله: كوز بالكاف.

هـ- أشار الفيومي إلى بعض الكلمات التي حدث لها قلب مكاني، نحو: البطيخ بكسر الباء فاكهة معروفة، وفي لغة لأهل الحجاز جعل الطاء مكان الباء. ونحو: جبذه جبذاً من باب ضرب مثل: جذبه جذباً قيل مقلوب منه لغة تميمية.ويقال للمئزاب: مرزاب و مزراب بتقديم الراء المهملة وتأخيرها.

و- أشار الفيومي إلى بعض الكلمات التي حدث فيها تخالف صوتي أو مغايرة، فيقول في القيراط: أصله قِرَّاط، لكنه أبدل من أحد المضعفين ياءً للتخفيف، كما في دينار ونحوه، ولهذا يرد في الجمع إلى أصله، فيقال: قراريط. وفي كلمة الديوان يقول: وهو معرب والأصل دِوَّان، فأبدل من أحد المضعفين ياء للتخفيف، ولهذا يرد في الجمع إلى أصله فيقال: دواوين، وفي التصغير دويوين، لأن التصغير وجمع التكسير يردان الأسماء إلى أصولها.

٢-الجانب الصرفي:

لعل هذا الجانب هو أهم الجوانب في المعجم، أولاه الفيومي عناية فائقة، وأحاط كلماته بسياج من دقة الضبط بصورة لا مثيل لها في المعاجم التي سبقته، ويتضح ذلك من خلال الآتي:

أ - ضبط الفيومي الأفعال عن طريق ذكر بابها من خلال فعل مشهور، كأن يقول: أسر من باب ضرب، وآسر من باب أكرم. وأشر الخشبة من باب قتل. وأفك يأفك من باب ضرب. وأفل الشيء من بابي ضرب وقعد. وهكذا في كل فعل ورد ذكره في المصباح، لم يفلت منه فعل واحد دون أن يذكر بابه.

ب- ضبط الفيومي الأسماء عن طريق التمثيل لوزنها بألفاظ مشهورة، نحو: أس الحائط بالضم: أصله، وجمعه آساس مثل قفل وأقفال، وربما قيل: إساس مثل

عس وعساس، والأساس مثله وجمعه أسس مثل عناق وعنق. بل لقد بالغ في إحاطة الأسماء بسياج من الدقة المتناهية بذكر مثيل الألفاظ في الوزن والمعنى، فيقول: الأفيل: الفصيل وزنا ومعنى. وآن يئين أينا مثل: حان يحين حينا وزنا ومعنى.

ج- إذا كان الفعل ذا بناء واحد، واستعمل في معنيين أو أكثر أشار الفيومي إلى ضبط بنائه في المرة الأولى، ثم ذكره بعد ذلك دون تقييد، استغناء بما سبق، نحو: أنف من الشيء من باب، تعب وأنف منه إذا تنزه عنه، وأنفت من قوله، إذا كرهت. فالفعل: أنف من باب تعب مكسور العين في المرة الأولى والثانية والثالثة، ولم يذكر أنه مكسور العين في الثانية والثالثة اكتفاء بالمرة الأولى، وكذلك قوله: بذله بذلاً من باب قتل: سمح به، وبذله: أباحه، وبذل الثوب: لبسه. فالفعل: بذل من باب قتل في المرات الثلاث، لكنه اكتفى بذكر بابه في المرة الأولى ما دام لم يتغير عن هذا الباب. أما إذا تغير بناء الفعل فإن الفيومي ينص على ذلك، نحو: بتره بترا من باب قتل، وبتر يبتر من باب تعب، وهكذا يحرص الفيومي على بيان الفروق الدقيقة في أبنية الأفعال بالنص على بابها، وسكوته عن ذكر باب الفعل إذا تكرر يعني أنه لم يتغير عن بابه الذي ذكره له في المرة الأولى.

د- أجرى الفيومي الوزن الصرفي على الكلمات المعربة، ووزنها بميزان الصرف العربي وضبطها على مثال عربي مشهور، فيقول في: الشطرنج - بكسر الشين - وإنما كسر ليكون نظير الأوزان العربية مثل: جردحل، إذ ليس في الأبنية العربية: فعلل بالفتح حتى يحمل عليه. ويقول في المرعزى: وحكى مرعز بكسرتين مع التثقيل، ولا يجوز التخفيف مع الكسرتين لفقد مفعل في الكلام، وأما منخر ومنتن فكسر الميم إتباع وليس بأصل. ويقول في مريم: اسم أعجمي ووزنه مفعل وبناؤه قليل، وميمه زائدة ولا يجوز أن تكون أصلية لفقدان فَعْيَل في الأبنية العربية. ويقول في الفستق: بقل معروف بضم التاء والفتح للتخفيف، وهو معرب، والتعريب حمل الاسم الأعجمي على نظائره من الأوزان العربية،

ونظائر الفستق: العنصل والعنصر وبرقع وقنفذ وجندب إلى غير ذلك مما هو مضموم الثالث أصالة، كل هذا يؤكد حرص الفيومي على أن يصبغ الألفاظ الأعجمية بصبغة عربية، تتضح من خلال وضعها في قالب، على نظير عربي مشهور. وهذا هو تعريفه للتعريب وموقفه منه: حمل الاسم الأعجمي على نظائره من الأوزان العربية. ويتضح موقفه أكثر في مادة: عرب يقول: والاسم المعرب الذي تلقته العرب من العجم نكرة نحو إبريسم، ثم ما أمكن حمله على نظيره من الأبنية العربية حملوه عليه، وربما لم يحملوه على نظيره بل تكلموا به كما تلقوه، وربما تلعبوا به فاشتقوا منه، وإن تلقوه علماً فليس بمعرب، وقيل فيه أعجمي مثل إبراهيم وإسحاق. وبذلك يفرق الفيومي بين مصطلحي المعرب والأعجمي، فالمعرب عنده على ثلاثة أنواع:

- ما أمكن حمله على نظيره من الأبنية العربية.
- ما تكلم به العرب كما تلقوه ولم يحملوه على نظيره العربي.
- ما تلعبوا به واشتقوا منه وتصرفوا فيه كأنه عربي.

أما الأعجمي فينحصر عند الفيومي في الأعلام الأجنبية كإبراهيم وإسحاق، لأنها دخلت العربية كما هي، وأرجح أن يكون مجمع اللغة العربية قد استفاد من هذه التفرقة في وضع تعريف للمعرب والأعجمي أو ما سماه الدخيل، كما في مقدمة المعجم الوسيط.

هـ- تناول الفيومي الفعل من جميع جوانبه الصرفية: وزنه في الماضي والمضارع، وبيان بابه وما يماثله من الأفعال المشهورة، وبيان مصدره إن كان له مصدر واحد، أو مصادره إن كان له عدة مصادر، وبيان اللازم والمتعدي ووسائل تعديه، وبيان المجرد منه والمزيد، وحروف الزيادة، وبيان الجامد والمتصرف من الأفعال، وبيان الصحيح وأنواعه، والمعتل وأنواعه، وما يبني من الأفعال للمجهول وطريقة بنائه، و ما يلزم البناء للمجهول من هذه الأفعال.

و- تناول الفيومي الاسم من جميع جوانبه، فذكر الوزن الصرفي للاسم وما يماثله من الأسماء المشهورة، وتعرض لجمود الاسم واشتقاقه، وما يمكن أن يكون

قياسياً وسماعياً من مشتقاته، كما تناول ما يخضع للتأنيث من الأسماء، وما يجوز فيه التذكير والتأنيث، والصيغ التي يستوي فيها التذكير والتأنيث، وجمع الاسم، ونوع هذا الجمع، والجمع القياسي، والشاذ، وبعض قضايا النسب والتصغير في الأسماء ومن الأمور اللافتة للنظر في الاشتقاق أن الفيومي اهتم ببيان الأصل الذي اشتقت منه أسماء الأعلام، فمن ذلك: عبس من باب ضرب عبوسا: قطب وجهه فهو عابس وبه سمي ، وعباس أيضاً للمبالغة وبه سمي، والعبس: ما يبس على أذناب الشاء ونحوها من البول والبعر الواحدة عبسة، وبالواحدة سمي ومنه عمرو بن عبسة. عتب عليه عتابا: لامه في تسخط فهو عاتب مبالغة وبه سمي ومنه عتاب بن أسيد. وعره بالشر يعره من باب قتل: لطخه به والمفعول معرور، وبه سمى ومنه البراء بن معرور. وعرّفوا تعريفاً: وقفوا بعرفات، كما يقال عيّدوا إذا حضروا العيد، وجمّعوا إذا حضروا الجمعة.

٣- الجانب النحوي:

اهتم الفيومي بالمسائل النحوية في معجمه لما لها من صلة قوية بالآراء الفقهية، فالإعراب فرع المعنى، والفقهاء يعتمدون في استنباط أحكامهم على المعنى، ولذا أولى الفيومي عنايته بكثير من قضايا النحو المتصلة بالجانب الفقهي، مستدلا عليها بآيات القرآن الكريم، وأحاديث الرسول (ﷺ)،

ويتضح ذلك من خلال:

أ- عنايته بحروف المباني والمعاني ووظائفها النحوية، ودلالتها في القرآن والسنة وكلام الفقهاء، فيقول في إذ: حرف تعليل، ويدل على الزمان الماضي، نحو: إذ جئتني لأكرمنك، فالمجيء علة الإكرام. ويقول في (إذا) لها معان: أحدها أن تكون ظرفاً لما يستقبل من الزمان وفيها معنى الشرط، نحو: إذا جئت أكرمتك. والثاني أن تكون للوقت المجرد نحو: قم إذا احمر البسر، أي وقت احمراره، والثالث أن تكون مرادفة للفاء فيجازى بها، كقوله تعالى: ﴿**وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون**﴾.

وانظر كذلك الحروف الآتية: إذن، إلا، إلى، أم، إن، إن، أن، أنْ،إنما، أو، بل، الباء، بلى، التاء، ثم، رب، السين، سوف، عن، في، الكاف، ليت، من، نعم، الهاء، الواو، لا.....إلخ.

ب- اهتمامه بأسماء الأفعال، نحو: آه، إيه، حي، والأسماء التي لها وظائف نحوية، كأسماء الشرط والاستفهام، نحو: أنّى، من، متى، كيف، أين، أينما، أيان، أي، والظروف نحو: بين، تحت، حيث، حين، عند، فوق، قبل، لدن، لدى، مع، هنا، وراء، وأسماء الإشارة نحو: ذا، ذي، تيك..... إلخ.

ج- عنايته بالأفعال الناسخة ودلالتها في القرآن والسنة، نحو: بات، رأى، زعم، ما زال، ظل، ظن، عسى، علم، أعلم، كان، كاد، ليس، أوشك.....إلخ.

د- عنايته بتعريف المصطلح النحوي وضرب أمثلة له، نحو: التوكيد، الاستثناء، التثنية، الجزم، التوكيد المعنوي بأجمع وجميع، الخفض، التذكير، التأنيث، الترخيم، الرفع، حذف خبر لا النافية للجنس، لا سيما، الشاذ في القياس والاستعمال، الإضافة، التعجب، العدد، الاستثناء بغير، اسم التفضيل، التوكيد بكل، مصطلح الكلام، التوكيد بكلا و كلتا، النصب، النفي.....إلخ.

هـ- عنايته ببعض التراكيب المعروفة لدى الفقهاء، وتوجيهها نحوياً ودلالياً نحو: هلم جرا، أهلاً وسهلاً ومرحبا، جزاه الله خيرا، الصلاة جامعة (بالنصب)، حق ما قال العبد: كلنا لك عبد، حلقا له وعقرا، سبحانك اللهم وبحمدك، ربنا ولك الحمد، لا حول ولا قوة إلا بالله، حي على الصلاة، إياكم وخضراء الدمن، ذكاة الجنين ذكاة أمه، لؤم ورضع، رأيتني قائما، ما أسكر كثيره فقليله حرام، لا نفس لها سائلة، كل ما أصميت ودع ما أنميت، فقط، فعلت كذا، لبيك وسعديك، ناهيك بكذا، لزم ذلك بالغا ما بلغ، حسماً للباب.....إلخ.

و- اهتم الفيومي بالأسماء الممنوعة من الصرف أو التنوين، وبين سبب هذا المنع، وناقش الكثير من آراء النحاة في ذلك، نحو كلمة: أشياء وسبب منعها من الصرف في قوله تعالى: ﴿**يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم**﴾ وكذلك الأسماء والأعلام الآتية: عرفة، وعرفات، وكداء بالفتح والمد، ويبرين، والياسمين، ويس، وإبليس، وحاميم، ويثرب، ويقطين، وقزح.....الخ.

ز- عقد الفيومي باباً في معجمه لحرف المعنى (لا) بين فيه معانيه ووظائفه النحوية، فذكر له خمس عشرة وظيفة دلالية ونحوية، مستدلاً على كل معنى ووظيفة بشواهد من القرآن والحديث وأقوال الفقهاء.

٤- الجانب الدلالي:

الدلالة كما يعرفها الفيومي: بكسر الدال وفتحها: ما يقتضيه اللفظ عند إطلاقه. والمعنى عنده أيضاً هو الفحوى والمقتضى والمضمون، أو كل ما يدل عليه اللفظ، فالمعنى والتفسير والتأويل عنده واحد. وقولهم: هذا معنى كلامه يريدون هذا مضمونه ودلالته. وقد اعتنى الفيومي بدلالات الألفاظ في معجمه كما فرق بين الدلالة اللغوية والدلالة الفقهية، ومن مظاهر عنايته بالدلالة ما يأتي:

أ- رصد الفيومي في معجمه تعدد المعنى للفظ الواحد (المشترك اللفظي) من خلال السياق الذي ورد في القرآن أو الحديث أو كلام الفقهاء، سواء كان اللفظ اسماً أو فعلاً أو حرفا، فمثال الاسم قوله: الورقة: الكريم من الرجال، والورقة: الخسيس منهم،والورقة: المال من إبل ودراهم وغير ذلك، والورقة واحدة ورق الشجرة. وقوله: المولى: ابن العم، والمولى: العصبة، والمولى: الحليف وهو الذي يقال له مولى الموالاة، والمولى: المعتق وهو مولى النعمة، والمولى: العتيق، وهم موالى بني هاشم، أي عتقاؤهم. وقوله: اليد: مؤنثة وهي من المنكب إلى أطراف الأصابع، واليد: النعمة والإحسان سُمِّيَتْ بذلك لأنها تتناول الأمر غالبا، وتطلق اليد على القدرة، ويده عليه، أي سلطانه، والأمر بيد فلان؛ أي في تصرفه وقوله تعالى: ﴿**حتى يعطوا الجزية عن يد**﴾، أي عن قدرة عليهم وغلب، وأعطى بيده إذا انقاد واستسلم، والدار عن يد فلان أي في ملكه، وأوليته يداً أي نعمة، والقوم يد على غيرهم أي مجتمعون متفقون، وبعته يداً بيد أي حاضراً بحاضر، وذو اليدين لقب رجل من الصحابة واسمه الخرباق بن عمرو لقب بذلك لطولهما. وانظر كذلك: الخال، والعين، والجد، والجار، والذنوب، والزوج.....الخ.

ب- التفت الفيومي إلى قضية دلالية غاية في الأهمية، قلما يلتفت إليها أصحاب المعاجم، وهي قضية اختلاف الدلالة باختلاف الجمع، فإن الكلمة المفردة إذا جمعت على

صيغة معينة أعطت دلالة خاصة، وإذا جمعت على صيغة أخرى ترتب على ذلك دلالة أخرى،ومثال ذلك قول الفيومي: الأمر بمعنى الحال جمعه أمور، وعليه قوله تعالى: (وما أمر فرعون برشيد)، والأمر بمعنى الطلب جمعه أوامر فرقا بينهما. وقوله: والعين ما ضرب من الدنانير، وقد يقال لغير المضروب عين، وتجمع العين لغير المضروب على عيون وأعين، قال ابن السكيت: وربما قالت العرب في جمعها: أعيان وهو قليل، ولا تجمع إذا كانت بمعنى المضروب إلا على أعيان، يقال هي دراهمك بأعيانها، وهم إخوتك بأعيانهم، وتجمع الباصرة على أعين وأعيان وعيون.

ج- اهتم الفيومي بما يطرأ على ألفاظ اللغة من تغير دلالي، سواء بتخصيص الدلالة أو بتعميمها أو برقيها أو بانحطاطها أو بنقلها من الحقيقي إلى المجازي.

* فمن صور تخصيص الدلالة قوله في الريحان: كل نبات طيب الريح، ولكن إذا أطلق عند العامة انصرف إلى نبات مخصوص. ويقول في الركوع: ركع ركوعا: انحنى، ثم استعملت في الشرع على هيئة مخصوصة. وقوله في الرافضة: رفضه رفضا من باب ضرب وفي لغة من باب قتل: تركه، والرافضة: فرقة من شيعة الكوفة سموا بذلك، لأنهم رفضوا، أي تركوا زيد بن علي عليه السلام حين نهاهم عن الطعن في الصحابة، فلما عرفوا مقالته وأنه لا يبرأ من الشيخين رفضوه، ثم استعمل هذا اللقب في كل من غلا في هذا المذهب وأجاز الطعن في الصحابة. وقوله في الدابة: كل حيوان في الأرض، وأما تخصيص الفرس والبغل بالدابة عند الإطلاق فعرف طارئ.

* ومن صور توسيع الدلالة أو تعميمها قوله في الآل: والآل: أهل الشخص وهم ذوو قرابته، وقد أطلق على أهل بيته وعلى الأتباع. ويقول في البشر: والبشرة: ظاهر الجلد والجمع البشر مثل قصبة وقصب، ثم أطلق على الإنسان، واحده وجمعه. ويقول في: باشر: وباشر الأمر تولاه ببشرته، وهي يده ثم كثر حتى استعمل في الملاحظة. ويقول في الباءة: هو الموضع الذي تبوء إليه الإبل، ثم جعل عبارة عن المنزل ثم كنى به عن الجماع، إما لأنه لا يكون إلا في الباءة غالباً، أو لأن الرجل يتبوأ من أهله، أي يستكن كما يتبوء من داره.

* ومن صور نقل الدلالة من الحقيقي إلى المجازي قول الفيومي في: الأب: ويطلق على الجدِّ مجازا. والإتيان كناية عن الجماع.

و الإجانة إناء يغسل فيه الثياب والجمع أجاجين ثم استعير ذلك وأطلق على ما حول الغراس، فقيل في المساقاة: على العامل إصلاح الأجاجين، والمراد ما يحوط على الأشجار شبه الأحواض. ويقول: بَنَى على أهله:دخل بها، وأصله أن الرجل كان إذا تزوج بنى للعرس خباء جديدا، وعمره بما يحتاج إليه أو بنى له تكريما، ثم كثر حتى كنى به عن الجماع.

* ومن صور ارتقاء الدلالة قول الفيومي في النبى: النبأ: الخبر، و أنبأته الخبر وبالخبر: أعلمته، والنبيء على فعيل مهموز، لأنه أنبأ عن الله أي أخبر. وبذلك ارتقت دلالة كلمة النبيء لارتباطها بالأنبياء والرسل. ويقول الفيومي في الخليفة: خلفت فلانا على أهله وماله خلافة صرت خليفته، وخلفته جئت بعده، وأما الخليفة بمعنى السلطان الأعظم فيجوز أن يكون فاعلا، لأنه خلف من قبله، أي جاء بعده، ويجوز أن يكون مفعولاً لأن الله تعالى جعله خليفة. أو لأنه جاء به بعد غيره، كما قال تعالى: ﴿**هو الذي جعلكم خلائف في الأرض**﴾، وبذلك ارتقت دلالة كلمة الخليفة.

* ومن صور انحطاط الدلالة قول الفيومي عن الدجال: هو المموه، يقال سيف مدجل إذا طلى بذهب، وكل شيء غطيته فقد دجلته، واشتقاق الدجال من هذا، لأنه يغطى الأرض، ثم انحطت هذه الدلالة وارتبطت بالكذب، فالدجال هو الكذاب، ومنه المسيح الدجال أو الكذاب. وقوله عن الداعر والدعارة: دعر العود دعراً فهو دعر من باب تعب: كثر دخانه، ومنه قيل للرجل الخبيث المفسد دعر فهو داعر بيّن الدعارة. ويقول في التدليس: أصله من الدلس وهو الظلمة، ثم انحطت دلالة هذا اللفظ وأطلق على الخيانة والخديعة. ويقول في الديوث: داث الشيء ديثاً من باب باع: لان وسهل، ويعدى بالتثقيل فيقال: ديثه غيره، ومنه اشتقاق الديوث، وهو الرجل الذي لا غيرة له على أهله.

د- اعتنى الفيومي بالتراكيب ودلالتها المتعددة في العربية، ومن ذلك المركب الإضافي

الذي تختلف دلالته بتغير المضاف إليه، مثل قوله: هو أخو تميم، أي واحد منهم، ولقي أخا الموت أي مثله، وتركته بأخي الخير أي بشر، وهو أخو الصدق أي ملازم له، وأخو الغنى أي ذو الغنى. وقوله: ابن السبيل: أي مار الطريق مسافرا، وهو ابن الحرب أي كافيها وقائم بحمايتها، وابن الدنيا أي صاحب ثروة، وابن الماء: طير الماء. وقوله: أم الكتاب: اللوح المحفوظ، ويطلق على الفاتحة أم الكتاب وأم القرآن، والأمي في كلام العرب الذي لا يحسن الكتابة نسبة إلى الأم أو إلى أمة العرب.

٥- المصطلحات:

حشد الفيومي في معجمه عدداً كثيراً من المصطلحات، على رأسها المصطلحات الفقهية المتعلقة بالعقيدة الإسلامية والعبادات الدينية، والمعاملات، والفرق الإسلامية وغير الإسلامية، تأتي بعدها المصطلحات اللغوية المتصلة بأصوات العربية، وبصرفها، و بنحوها، وبأدبها وشعرها وعروضها، ثم بعد ذلك تأتي المصطلحات الطبية وما يتعلق منها بالأمراض والأدوية، ثم مصطلحات متفرقة في النقود، وفي المسافات، وفي الكيل والوزن، وفي الحساب وغير ذلك، وسنضرب لذلك أمثلة:

* **من المصطلحات الفقهية:** الإثم، الأجر، الأدب، الأذان، التأريخ، المؤلفة قلوبهم، الإمام، آمين، البخل، البدعة، الاستبراء، البضع، الفرقة الباغية، المرجئة، الزواج المبهم، الباءة، الأيّام البيض، البيع، البيعة، الطلاق البائن، التركة، تاسوعاء وعاشوراء، التوبة، الثيب، الجدال، الجارحة، بيع الجزاف، الجالية، الجمهور، جمرات منى، الجماعة، الجنابة،الجناية، الجائحة، الجار، الجائز.....إلخ[١٧].

* **من المصطلحات الطبية المتعلقة بالأدوية والأمراض قوله في المرض:** هو كل ما خرج به بالإنسانِ عن حد الصحة من علة أو نفاق أو تقصير في أمر، ومن الأمراض التي تحدث عنها في معجمه:

حمى الأخوين: وهي التي تأخذ يومين وتترك يومين، وسألت عنها جماعة من الأطباء فلم يعرفوا هذا الاسم، وهي مركبة من حميين فتأخذ واحدة مثلاً يوم السبت وتقلع

(١٧) انظر: المصطلحات الإسلامية في (المصباح المنير) للباحث، دار الآفاق العربية، القاهرة، ٢٠٠٢ م.

ثلاثة أيام، و تأتى يوم الأربعاء وتأخذ واحدة يوم الأحد، وتقلع ثلاثة أيام وتأتي يوم الخميس، وهكذا فيكون الترك يومين والأخذ يومين والله تعالى أعلم. الأدرة وزان غرفة: انتفاخ الخصية.

* **من المصطلحات المتعلقة بالحساب و الموازين والمكاييل والمسافات والنقود**

قوله: الضرب في اصطلاح الحساب عبارة عن تحصيل جملة إذا قسمت على أحد العددين خرج العدد الآخر قسماً أو عن عمل ترتفع منه جملة تكون نسبة أحد المضروبين إليه كنسبة الواحد إلى المضروب الآخر. الجذر بكسر الجيم وفتحها في الحساب وهو العدد الذي يضرب في نفسه، مثاله: تقول عشرة في عشرة بمائة، فالعشرة هي الجذر، والمرتفع من الضرب يسمى المال.

٦- الأعلام وأسماء النبات والحيوان والطيور والحشرات:

اعتنى الفيومي بذكر الأعلام في معجمه، وهذه الأعلام إما أسماء الصحابة والتابعين والفقهاء، وإما أسماء المواضع الموجودة في مكة والمدينة أو الأمصار الإسلامية أو المدن الفارسية والرومية التي فتحها المسلمون، فمن الصحابة: عبد الله بن بحينة بنت الحارث ابن عبد المطلب، وأبو بصير عتبة بن أسيد الثقفي، وأبو بردة هانئ بن نيار البلوى، وأبوبكر الصديق وأبيض بن حمال المأربي، و سهيل بن بيضاء، و أبو ثعلبة الخشني جرهم بن ناشب.... إلخ.

٧- المعرَّب والأعجمي:

فرَّق الفيومي بين المعرب والأعجمي، فالمعرب عنده هو: كل ما أمكن حمله على نظيره من الأبنية العربية، أما الأعجمي عنده فهو كل ما تلقوه علماً ولم يحملوه على نظيره العربي، بل تكلموا به كما تلقوه مثل: إبراهيم وإسحاق، وقد امتلأ معجم الفيومي بالمعرب والأعجمي، كما حرص على وزن المعرب بميزان الصرف العربي وحمله على نظيره من الألفاظ العربية، وما خرج عن هذا الوزن في الاستعمال عده من الشاذ أو من اللحن، ومجموع الألفاظ المعربة التي وردت عنده في كتابي الهمزة والباء فقط تسع وثلاثون كلمة.

أما الألفاظ الأعجمية المرتبطة بالأعلام غير العربية التي دخلت العربية فهي كثيرة

منها: يأجوج ومأجوج، وإبليس، ما سرجس، موسى، عيسى، جبريل، أبرهة، فرعون....إلخ.

وقد حرص الفيومي على أن يضع المقابل العربي للفظ المعرب، فيقول: الأبنوس بضم الباء: خشب معروف وهو معرب ويجلب من الهند واسمه بالعربية سأسم. ويقول: الأشنان بضم الهمزة، والكسر لغة: معرب وتقديره فعلان، ويقال له بالعربية الحرض. ويقول: البربط مثال جعفر من ملاهي العَجَمِ ولهذا قيل معرب،والعرب تسميه المزهر والعود.....إلخ.

٩-المولَّد والعامي واللغات:

يعرِّف الفيومي المولَّد بقوله: هو كلام عربي غير محض.

وفي المزهر: ما أحدثه المولدون الذين لا يحتج بألفاظهم[١٨].

وقد وردت هذه الألفاظ كثيراً في المصباح المنير للفيومي ومن ذلك:

الأتون: قال الجوهري هو مثقل والعامة تخففه، ويقال هو مولد. **والميزاب** جمعه ميازيب وربما قيل موازيب من وزب الماء إذا سال، وقيل بالواو معرب، وقيل مولد.

والبذرقة: الجماعة تتقدم القافلة للحراسة قيل معربة، وقيل مولدة. **والبرجاس:** غرض يعلق ويرمي فيه، قال الجوهري: وأظنه مولداً وجمعه براجيس. وأبره: جاء بالبرهان، وبرهن: مولدة. وأما **تاسوعاء** فقال الجوهري: أظنه مولدا، وقال الصغاني: مولد، فينبغي أن يقال إذا استعمل مع عاشوراء فهو قياس العرب لأجل الازدواج وإن استعمل وحده فَمُوَلَّدٌ إن كان غير مسموع.....إلخ،وانظر كذلك: الزبون، والسبحة، والصوفي، والقحبة، والماش..... إلخ.

* حشد الفيومي كثيراً من الألفاظ التي أشار إلى كونها من لغة العامة، وليس المقصود باللفظ العامي اللحن أو الخطأ، فلغة العامة أشار إليها الجوهري في صحاحه، وتبعه الفيومي في الإشارة إلى الألفاظ التي شاعت وانتشرت بين المتحدثين، ربما خالفت الفُصْحَى في وجه من الوجوه كتخفيف الهمز أو تغيير دلالة اللفظ، وكل هذا لا يجعل

(١٨) المزهر للسيوطي ٣٠٢/١.

الاستعمال خطأ أو لحنا، بل قد يكون له وجه من الصحة في كلام العرب، ومن أمثلة العامي عنده: المأتم: النساء يجتمعن في خير أو شر، والعامة تخصه بالمصيبة، فتقول: كنا في مأتم فلان، و الأجود في مناحته. والأتون مثقل التاء والعامة تخففه. وقولهم: العشر الأول بالتشديد عامي، لأن المراد بالعشر: الليالي وهي جمع مؤنث فلا توصف بمفرد بل بمثلها.

* ويتأكد لدينا حرص الفيومي على تنقية اللغة من الاستعمال العامي من خلال قوله: وفي التنزيل: (والفجر وليال عشر) والعامة تذكر العشر على معنى أنه جمع الأيام، فيقولون: العشر الأول والعشر الأخير، وهو خطأ فإنه تغيير المسموع، ولأن اللفظ العربي تناقلته الألسن اللكن وتلاعبت به أفواه النبط فحرفوا بعضه وبدلوه، فلا يتمسك بما خالف ما ضبطه الأئمة الثقات ونطق به الكتاب العزيز والسنة الصحيحة.

* اهتم الفيومي برصد لغات القبائل العربية، لغة نجد، ولغة تميم، ولغة الحجاز، وغيرها، كما رصد لغات الأقطار العربية، كأن يقول هذه في لغة اليمن، وتلك في لغة أهل مصر، وهذه لغة شامية، ولا يكتفي فقط بذكر تنوع اللغات على مستوى القبائل والدول، بل يذكر أيضاً المستوى اللغوي للفظ، كأن يقول: وهو أجود اللغات،وهو أقلها، وهذه لغة ضعيفة، وأخرى قليلة الاستعمال، وبذلك تعامل الفيومي مع الألفاظ العامية بشكل وصفي عن طريق ذكر استعمال القبائل والأقطار، وبشكل معياري عن طريق بيان مستوى الاستعمال اللغوي، وأمثلة ذلك: رضع الصبي رضعا من باب تعب في لغة نجد، ورضع رضعاً من باب ضرب لغة لأهل تهامة وأهل مكة يتكلمون بها. ولهوت عنه ألهو لهيا لغة أهل نجد، وأهل العالية يقولون: لهيت عنه ألهى من باب تعب. ويقول: العضد ما بين المرفق إلى الكتف وفيها خمس لغات: وزان رجل وبضمتين في لغة الحجاز، وقرأ بها الحسن في قوله تعالى: ﴿**وما كنت متخذ المضلين عضدا**﴾ ومثال كبد في لغة بني أسد، ومثال فلس في لغة تميم وبكر، والخامسة وزان قفل. وقال أبو زيد:أهل تهامة يؤنثون العضد وبنو تميم يذكرون.

هذا على مستوى القبائل، أما على مستوى الأمصار، فيقول: الطوب: الآجر الواحدة طوبة، قال ابن دريد: لغة شامية وأحسبها رومية.

٩- القراءات القرآنية:

التفت الفيومي في معجمه كثيراً إلى القراءات القرآنية الصحيحة والقراءات الشاذة، وبيّن ما ترتب على هذه القراءات الشاذة، وبين ما ترتب على هذه القراءات من اختلاف في البنية فقط، أو من اختلاف في البنية والدلالة.

* **فمن الاختلاف في البنية دون الدلالة:** قراءة الحسن البصري: (فما وهِنوا لما أصابهم) بكسر الهاء، ونسبها أبو زيد الأنصاري لأحد الأعراب[١٩]. وفي السبعة لابن مجاهد: (فمن خاف من موْصٍ جنفا) بالتخفيف والتثقيل، أي بتخفيف الصاد مع سكون الواو، أو بتشديد الصاد وفتح الواو، وقرأ بالأولى ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر، وبالثانية قرأ عاصم وحمزة والكسائي. وقرئ في السبعة: (والشفع والوِتر)، بكسر الواو على لغة الحجاز وتميم، وبالفتح في لغة غيرهم .
* **ومن الاختلاف في البنية والدلالة: قول الفيومي:** أحصنت المرأة فرجها إذا عفت فهي مُحصَنة بالفتح والكسر أيضا، و قرئ بذلك في السبعة، ومنه قوله تعالى: (ومن لم يستطع منكم طولاً أن ينكح المُحصَنات المؤمنات). وهذا الفرق في الفتح والكسر أدى إلى اختلاف في الدلالة، ففتح الصاد جعل المشتق اسم مفعول، والمعنى أن الله أحصنهن بالأزواج أو بالإسلام، وكسر الصاد جعل المشتق اسم فاعل، والمعنى أنهن أحصن فروجهن. وقول الفيومي: و قرئ في السبعة بالبناء للفاعل في قوله تعالى: ﴿**وأما الذين سَعِدوا**﴾[٢٠]. وقد أدى هذا أيضاً إلى اختلاف الدلالة، فالبناء للفاعل يعني أنهم أسعدوا أنفسهم بأعمالهم الصالحة، والبناء للمفعول يعني أن الله أسعدهموكافأهم على أعمالهم الصالحة.

١٠- العُرْف اللغوي:

اعتد الفيومي في معجمه برصد ما تعارف عليه الناس في عصره من دلالات الألفاظ، حتى ولو خالف ذلك دقائق اللغة، فقد رصده ونبه إليه، كما أشار إلى أن الإمام الشافعي كان يقيم أحكامه الفقهية على هذا العرف اللغوي أو ما شاع على ألسنة الناس من دلالات

(١٩) المحتسب لابن جنى ١/٥٣-٥٤.

(٢٠) انظر: السبعة لابن مجاهد بتحقيق د. شوقي ضيف، ص ٦٨٦.

الألفاظ، على الرغم من علمه أن هذا العرف قد يخالف في كثير من الأحيان قواعد اللغة،ومن ذلك قوله في **البعير**: هو مثل الإنسان يقع على الذكر والأنثى، والجمل بمنزلة الرجل يختص بالذكر، والناقة بمنزلة المرأة تختص بالأنثى، ووقع كلام العرب ولكن لا يعرفه إلا خواص أهل العلم باللغة، ووقع في كلام الشافعي في الوصية: (لو قال أعطوه بعيراً لم يكن لهم أن يعطوه ناقة)، فحمل البعير على الجمل، ووجهه أن الوصية مبنية على عرف الناس لا على محتملات اللغة التي لا يعرفها إلا الخواص.

وقوله في **الضِّعف**: هو في كلام العرب المثل، ثم استعمل في المثل وما زاد وليس للزيادة حد، فلو قال في الوصية: أعطوه ضعف نصيب ولدي أُعطي مثليه، ولو قال: ضعفيه أُعطي ثلاثة أمثاله حتى لو حصل للابن مائة أُعطي مائتين في الضعف وثلثمائة في الضعفين، وعلى هذا جرى عرف الناس واصطلاحهم، والوصية تحمل على العرف لا على دقائق اللغة.

وقوله في **الزوج**: الرجل زوج المرأة وهي زوجه أيضا، هذه هي اللغة العالية، وبها جاء القرآن نحو قوله تعالى: ﴿**اسكن أنت وزوجك الجنة**﴾، وأهل نجد يقولون في المرأة (زوجة) بالهاء، والفقهاء، يقتصرون في الاستعمال عليها للإيضاح وخوف لبس الذكر بالأنثى، إذ لو قيل تركة فيها (زوج) وابن لم يُعلم أذكر هو أم أنثى.

رابعا: مدى إفادة معاجمنا المعاصرة من منهج الفيومي:

والآن قد يتبادر إلى الذهن سؤال أو عدة أسئلة، مؤداها: ما الذي يمكن أن يقدمه لنا معجم صغير الحجم يتجاوز سبعمائة صفحة بقليل من القطع المتوسط، وما الذي يمكن أن نستفيده منه في صناعة معاجم فردية أو جماعية للغتنا العربية ؟! والإجابة عن هذه التساؤلات تتمثل **في الآتي**:

١- لا بد من الاعتماد في معاجمنا المعاصرة على مادة أكبر من المادة القائمة على المعاجم السابقة، لا بد أن نقيم معاجم صغيرة على كتب الفقه، والطب، الرياضيات، والقانون، والإعلام وغيرها، هذه اللبنات الصغيرة هي التي يمكن أن نبني بها المعجم اللغوي التاريخي للغة العربية، وتكون هذه المعاجم على غرار المصباح المنير للفيومي.

٢- تشكو معاجمنا العربية قديمها وحديثها من حاجتها إلى دقة الضبط، وأرى أن حل هذه المشكلة عند الفيومي، وذلك بضبط الأفعال عن طريق ذكر بابها ومثيلها المشهور، وضبط الأسماء بذكر وزنها ومثيلها من الأسماء المعروفة، إذن لا بد من الضبط عن طريق اللفظ لا عن طريق الحركات.

٣- لا بد من مراعاة أمرين في غاية الأهمية للفعل، وللاسم، للفعل لابد من ذكر مصدره أو مصادره إن كان له أكثر من مصدر، و للاسم لابد من ذكر جمعه أو جموعه إن كان له أكثر من جمع كما فعل الفيومي في معجمه.

٤- لابد من الالتفات إلى التغير الدلالي الذي يحدث لألفاظ اللغة على مر الأيام في إطار خمسة اتجاهات: تخصيص الدلالة، تعميم أو توسيع الدلالة، نقل الدلالة من الحقيقي إلى المجازي، ارتقاء الدلالة، انحطاط الدلالة.كما فعل الفيومي.

٥- لابد من الاهتمام بالتراكيب في العربية وما يتمخض عنها من دلالات متعددة، وعلى وجه الخصوص: المركب الإضافي، والمركب الوصفي.

٦- لابد من وضع مصطلحات جديدة في معاجمنا تحدد مستوى الاستعمال اللغوي غير المصطلحات التي استعملها الأقدمون في معاجمهم، فليس من المفيد أن نقول: هذا مولد، وذاك محدث، بل لا بد من وضع مصطلحات جديدة تبين لمن يستعمل اللغة المستوى الذي يستعمله، بحيث يكون على علم بألفاظ اللغة ومستواها اللغوي، نحو: فصيح، له وجه من العربية، لهجة في مصر أو في غيرها من البلدان العربية، عامي و فصيحه كذا، معرب وأصله كذا ومقابله في العربية كذا، فكما حرص الفيومي على أن يوجه معجمه الوجهة التي يستفيدها منه الفقيه، فيجب أن نوجه معاجمنا الوجهة التي يمكننا أن نجد أنفسنا فيها، تعبر عن استعمالنا للغتنا وتبين قيمة هذا الاستعمال وتقومه.

٧- لا بد من الالتفات إلى اللهجات العربية قديمها وحديثها ومحاولة تأصيل هذه الظاهرة في معاجمنا المعاصرة، فإن ذلك سيمحو سبباً رئيساً من أسباب التكرار في معاجمنا، فاللفظ الواحد قد يوضع في أكثر من موضع في المعجم، لأنه على لهجة ما بالهمزة، وعلى لهجة أخرى بالواو، أو تنطق به قبيلة ما بطريقة،وتنطقه قبيلة

أخرى بطريقة، وانظر على سبيل المثال الكلمات: الطست، الأرز، الهبش، الناس، الأنين في لسان العرب وفي المصباح المنير، فهي في اللسان في أكثر من موضع تبعاً لكل لهجة، وفي المصباح في موضع واحد ثم الإشارة إلى ما في اللفظ من لغات أو لهجات.

٨- لابد من فتح سد نهر العربية الجاري ليصب في مجرى واحد يمتزج فيه اللفظ في العصر الجاهلي والعصر الإسلامي، وما بعده حتى عصرنا الذي نعيش فيه، و نترك لشواهد النصوص هي التي تحدد الزمن الذي قيل فيه اللفظ. فإن وضع الحواجز بين لغتنا التي نستعملها اليوم ولغة العصور السابقة يضعف من هذه اللغة ويمزق أوصالها.

٩- قضية المصطلحات من أهم القضايا التي تجابه لغتنا العربية في العصر الراهن،لا يكفي أن نفرد لها كتباً تحتوي هذه المصطلحات، بل لا بد من نثرها في معاجمنا حسب أصولها اللغوية، فلا بد من حشد مصطلحات العلوم والفنون في معاجمنا، كما فعل الفيومي في معجمه.

١٠- لا بد من وضع أسماء النبات والحيوان والطيور والحشرات والهوام في معاجمنا، ليس بطريقة القدماء، طريقة: طائر معروف، بل بطريقة علمية كما فعل مجمع اللغة العربية في معجميه: الكبير والوسيط عن طريق الاستعانة بالخبراء المتخصصين.

١١- لابد من إدراج الأعلام في معاجمنا سواء أكانت أعلاماً لأشخاص أم لمدن ومواضع وبلاد، ولا مانع من وضع خريطة صغيرة يتضح من خلالها مكان المدينة أو الموضع أو البلد، كما فعل مجمع اللغة العربية في القاهرة فيما أخرجه من أجزاء المعجم الكبير. قد يعترض بعضهم ويقول: إن في ذلك تضخيماً لمعاجمنا العربية، نقول:إن القول بأن معاجمنا العربية متضخمة وهم لا حقيقة، فأكبر معجم في العربية هو تاج العروس يحتوي على أحد عشر ألف جذر لغوي، وهو عدد قليل إذا قارناه بمعجم صغير للإنجليزية أو الفرنسية أو الألمانية.

١٢- نريد معجماً عربياً شاملاً موسوعياً نجد فيه كل ما يتعلق بلغتنا، نحشد له

المتخصصين في كل مجال،كلٌّ يقدم الألفاظ في مجاله، فالفيومي في حديثه عن بعض الأمراض يقول: وسألت أهل الطب وفي حديثه عن القاقم وهو حيوان تركي يقول: أخبرني بعض الترك، وكأنه يلمح إلى أهمية التخصص والاستعانة بأهل الخبرة.

١٣- فيما يتعلق بالألفاظ ذات الأصل غير العربي فإننا بحاجة إلى ما صنعه الفيومي تجاه هذه الألفاظ، وهو تطويع الكلمات المعربة بحيث تخضع لأوزان عربية وتكون على نظير لفظ عربي، ماعدا الأعلام فإنها تبقى كما هي وتوضع في المعجم بوصف جميع حروفها أصولا.

١٤- لابد من الاهتمام بالقراءات القرآنية ووضعها في أماكنها من المعجم، وبيان ما يترتب عليها من تغير في بنية اللفظ ودلالته، وخاصة القراءات السبع التي وردت في كتاب السبعة لابن مجاهد، فالقراءات القرآنية قد يترتب عليها اختلاف في استنباط الأحكام الفقهية واللغوية.

١٥- لا بد من الالتفات ونحن نضع معاجمنا إلى العرف اللغوي، وما شاع على ألسنة الناس من ألفاظ لها دلالات خاصة عندهم، ليس من منطلق أن الخطأ الشائع خير من الفصيح المهجور، بل من منطلق أن اللغة تواضع واصطلاح، وأن ما اتفق عليه الناس وشاع بينهم لا يمكن أن يتجاهل، بل لا بد من وضعه في المعجم المنشود والإشارة إلى أصله ودلالته.

وفي ختام بحثي أسأل الله - عزَّ وجلَّ- أن أكون قد وفقت في أن ألفت الانتباه إلى جوانب خفية في معجم المصباح المنير، وأن أكون قد أثرت في النفوس ما يدفع إلى الكشف عن الجوانب الإيجابية في معاجمنا القديمة والاستفادة منها فيما ننشده من معاجم.

أهم المصادر والمراجع

* **أولا: المصادر:**

* ابن جنّي: أبو الفتح عثمان بن جنّي (ت ٣٩٢ هـ):

- الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط الثالثة، ١٩٨٦م.

- المحتسب، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٤م.

* الجواليقي: أبو منصور موهوب بن أحمد (ت ٥٤٠ هـ):

- المعَّرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، تحقيق وشرح أحمد شاكر، دار الكتب، القاهرة، ط الثالثة، ١٩٩٥م.

* الجوهري: إسماعيل بن حمَّاد (ت ٣٩٨ هـ):-

- تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط الثالثة، ١٩٨٤م.

* ابن دُريد: أبو بكر محمد بن الحسن (ت ٣٢١ هـ):

- كتاب جمهرة اللغة، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، د. ت.

* الزبيدي: محمد مرتضى الحسيني (ت ١٢٠٥ هـ):

- تاج العروس، الجزء الأول، تحقيق عبد الستار فراج، الكويت، ١٩٦٥ م.

* الزمخشري: أبو القاسم جار الله محمود بن عمر (ت ٥٣٨ هـ):

- أساس البلاغة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط الثالثة، ١٩٨٥م.

* ابن سيده: علي بن إسماعيل (ت ٤٥٨ هـ):

- المخصص، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، د. ت.

* السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن (ت ٩١١هـ):

- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين، دار التراث، القاهرة، ط الثالثة، د.ت.

* الشريف الجرجاني: علي بن محمد (ت ٨١٦ هـ):

- التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٦٩ م.

* الصاحب بن عبَّاد (ت ٣٨٥ هـ):

- المحيط في اللغة، تحقيق محمد حسن آل ياسين، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٧٨ م ١٩٨٢ - م.

* الصاغاني: الحسن بن محمد بن الحسن (ت ٦٥٠ هـ):

- العباب الزاخر واللباب الفاخر، تحقيق محمد حسن آل ياسين، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٧ م.

× أبو عمرو الشيباني (ت ١٨٨ هـ):

- كتاب الجيم، تحقيق إبراهيم الإبياري، مطبوعات مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٩٧٤ م.

* الفارابي: أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم (ت ٣٥٠ هـ):

– ديوان الأدب، تحقيق د. أحمد مختار عمر، مطبوعات مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٩٧٤م.

* الفراهيدي: الخليل بن أحمد (ت ١٧٥ هـ):

– كتاب العين، تحقيق د. مهدي المخزومي و د. إبراهيم السامرائي، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٠م.

* الفيروزا بادي: مجد الدين محمد بن يعقوب (٨١٧ ت هـ):

– القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط السادسة، ١٩٩٨ م.

* الفيومي: أحمد بن محمد علي (ت ٧٧٠ هـ):

– المصباح المنير، تحقيق د. عبد العظيم الشناوي، دار المعارف، القاهرة، ط الثانية، ١٩٧٧ م.

* ابن مجاهد – السبعة في القراءات، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ١٤٠٠ هـ.

* ابن منظور: محمد بن مكرَّم بن علي (ت ٧١١ هـ):

– لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، د. ت.

ثانياً المراجع:-

* إبراهيم بن مراد:

– مقدمة لنظرية المعجم، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٧ م.

* أحمد عبد الغفور عطار:

– الصحاح ومدارس المعجمات العربية، مكة المكرمة، ط الرابعة، ١٩٩٠ م.

* أحمد عبد المجيد هريدي:

– موارد الجوهري في معجمه الصحاح، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط الأولى، ٢٠٠١ م.

* أحمد محمد المعتوق:

– المعاجم اللغوية العربية، إصدارات المجمع الثقافي، أبوظبي، ١٩٩٩ م.

* أحمد مختار عمر:

– صناعة المعجم في العصر الحديث، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٠ م.

* إميل يعقوب:

– المعاجم اللغوية العربية، بداءتها وتطورها، دار العلم للملايين، بيروت، ط الثانية، ١٩٨٥ م.

* حسين نصار:

– المعجم العربي نشأته وتطوره، دار مصر للطباعة، القاهرة، ١٩٨٨ م.

*رجب عبد الجواد:

– معجم المصطلحات الإسلامية في المصباح المنير، دار الآفاق العربية،القاهرة، ٢٠٠٢.

* رياض زكي قاسم:

– المعجم العربي، بحوث في المادة والمنهج والتطبيق، دار المعرفة، بيروت، ط الأولى، ١٩٨٧ م.

* رينهارت دوزي: المعجم المفصَّل بأسماء الملابس عند العرب، ترجمة د. أكرم فاضل، بغداد، ١٩٧١م.

* شعبان عبد العظيم:

– المعجم العربي دراسةً ونقدا، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، ط الثانية، ١٩٨٤ م.

* عبد السميع محمد أحمد:

– المعاجم العربية، دراسة تحليلية، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٤ م.

* عبد الله درويش:

– المعاجم العربية مع اعتناء بمعجم العين، مكتبة الشباب، القاهرة، د. ت.

* علي القاسمي:

– علم اللغة وصناعة المعجم، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض، الطبعة الثانية، ١٩٩١م.

* محمد رشاد الحمزاوي:

– أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط الأولى، ١٩٨٨ م.

* محمد عبد الحفيظ العريان:

– المعاجم العربية المجنسة، دار المسلم للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨٤ م.

* محمد غاليم:

– التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط الأولى، ١٩٨٧ م.

* محمود فهمي حجازي:

– اللغة العربية في العصر الحديث، قضايا ومشكلات، دار قباء، القاهرة، . ١٩٩٨ م.

* وجدي رزق غالي:

– المعجمات العربية، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، . ١٩٧١ م.

Abstract

The Dictionary Art of Al-Fuimi in his book Al-Misbah Al Munir

Dr. Rajab Abdul Jawad Ibrahim

This article endeavors to discuss the art of composing dictionaries of the famous scholar Al-Fuimi. The research is based on his book Al- Misbah Al-Munir. The article tackles four main areas, those are: the general outlay of the dictionary; the organization of the dictionary data; the vocal and grammatical content of the data and the benefits modern and contemporary dictionaries can derive from Al-Fuimiís work.

UNITED ARAB EMIRATES-DUBAI
COLLEGE OF ISLAMIC & ARABIC STUDIES

ACADEMIC REFEREED JOURNAL OF
ISLAMIC & ARABIC STUDIES COLLEGE

EDITOR IN-CHIEF
Prof. Yousif Ghioua

EDITORIAL BOARD
Dr. Faiz Al-Qur'aan
Dr. Khawlah Kaid
Dr. Abbashar Awad Muhammed
Dr. Al-Sharif Walad Ahmed
Dr. Qutub Al-Raisuni

ISSUE NO. 28
Dhu'l-qa'da 1425H - December 2004CE

ISSN 1607- 209X

This Journal is listed in the **"Ulrich's International Periodicals Directory"**
under record No. **157016**

e-mail: iascm@emirates.net.ae

ISSN 1607-209X

UNITED ARAB EMIRATES- DUBAI
COLLEGE OF ISLAMIC & ARABIC STUDIES

Academic Refereed Journal of

ISLAMIC & ARABIC STUDIES COLLEGE

ISSUE NO. 28
Dhu'l-qa'da 1425H - December 2004CE

e-mail: iascm@emirates.net.ae